9/5- التنوع البيولوجي الزراعي : تقييم النشاطات الجارية والأولويات لبرنامج عمل

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية توصي مؤتمر الأطراف في إجتماعه الخامس بأن :

1 - يساند عناصر البرنامج الواردة في المرفق لهذه التوصية التي تساهم في تنفيذ مقرر مؤتمر الأطراف 2/3 ؛

2 - ويحث الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغير ذلك من الهيئات ذات الصلة على أن تعزز حسب مقتضى الحال وتنفذ برنامج العمل وأن تشجع التعاون الإقليمي والمواضيعي ، حسب الإقتضاء ، في حدود هذا الإطار ؛

3 - وينظر في الحاجة إلى إتخاذ تدابير لتوفير السند المالي وفقاً للمادة 21 من الإتفاقية للأنشطة وبناء القدرات في سبل تنفيذ برنامج العمل ؛

4 - ويطلب من الأمين التنفيذي أن يدعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تواصل العمل مع الهيئات الأخرى المختصة ، وأن يوسع دائرة التعاون بدعوة منظمات أخرى ذات صلة (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ، والمراكز التابعة للفريق الإستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية ومراكز البحوث الزراعية الدولية والإتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) لدعم تنفيذ برنامج العمل ولتفادي إزدواجية الأنشطة .

المرفق

مشروع برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي

ألف - الأهداف والنهج والمبادئ الإرشادية العامة

1 - الغرض العام من برنامج العمل هو تعزيز أهداف الاتفاقية في مجال التنوع البيولوجي الزراعي تمشياً مع المقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف ولاسيما المقررات 15/2 و11/3 و6/4 . وسيساهم برنامج العمل هذا أيضاً في تنفيذ الفصل 14 من جدول أعمال القرن 21 (الزراعة المستدامة والتنمية الريفية) . ويرد بالتذييل وصف لنطاق التنوع البيولوجي الزراعي .

2 - وعلى نحو أشد تحديداً، فأن الأهداف كما جاءت في الفقرة 1 من المقرر 11/3 لمؤتمر الأطراف في الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي هي :

(أ) تعزيز الآثار الإيجابية وتخفيف الآثار السلبية للأنظمة والممارسات الزراعية على التنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية الزراعية وتراكبها مع الأنظمة الإيكولوجية الأخرى ؛

(ب) تعزيز الصيانة والاستخدام المستدام للموارد الجينية ذات القيمة الحالية أو الاحتمالية للغذاء والزراعة ؛

(ج) تعزيز التقاسم المنصف والعادل للمنافع الناشئة عن الموارد الجينية .

3 - والعناصر المقترحة في برنامج العمل قد وضعت مع مراعاة ما يلي :

(أ) مساندة وضع استراتيجيات وبرامج وخطط عمل وطنية تركز على التنوع البيولوجي الزراعي ، تمشياً مع المقرر 11/3 لمؤتمر الأطراف في الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، وتعزيز إدماجها في الخطط والبرامج والسياسات القطاعية والمشتركة بين عدة قطاعات ؛

(ب) الإستفادة من خطط العمل والبرامج والاستراتيجيات الدولية القائمة التي وافقت عليها البلدان، ولاسيما خطة العمل العالمية من أجل الصيانة والاستخدام المستدام للموارد الجينية للنبات من أجل الغذاء والزراعة، والاستراتيجية العالمية لإدارة الموارد الجينية للحيوانات الزراعية، والاتفاقية الدولية لحماية النبات ؛

(ج) تحقيقاً للتنسيق مع برامج العمل الأخرى المتصلة بالموضوع، في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، بما في ذلك البرامج المتعلقة بالتنوع البيولوجي الحراجي والتنوع البيولوجي للمياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي والأراضي الجافة وشبه الرطبة ، وكذلك فيما يتعلق بالمسائل المشتركة بين عدة قطاعات مثل إمكانيات التوصل وتقاسم المنافع والاستعمال المستدام والمؤشرات والأنواع الغريبة، والمبادرة العالمية للتصنيف والمسائل المتعلقة بالمادة 8 (ي) ؛

(د) تعزيز التوافق النشاطي والتنسيق، لتفادي الازدواجية، بين البرامج ذات الصلة التابعة لمنظمات دولية مختلفة، وبين البرامج على المستويات الوطنية والإقليمية التي وضعت برعاية المنظمات الدولية، مع احترام التكليفات وبرامج العمل التي لدي كل منظمة، والسلطة الحكومية الدولية للهيئات الإشرافية المختلفة واللجان وغيرها من المحافل .

4 - عند تنفيذ برنامج العمل فأن نهج الأنظمة الإيكولوجية الذي أخذ به بموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي سوف يطبق. وتطبيق هذا النهج ينطوي ضمن ما ينطوي عليه على تعاون بين القطاعات المختلفة وعلى تحقيق اللامركزية في الإدارة إلى أدني مستوى مناسب، وعلى التوزيع العادل للمنافع ، وعلى الاستعمال المتوائم لسياسات إدارية يمكن أن تتعامل مع الموضوعات المحفوفة بالشكوك، والتي تعدل في ضوء ما يكتسب من خبرة وفي ضوء الظروف المتغيرة. وسوف ينبني التنفيذ على المعرفة والابتكارات والممارسات لدى المجتمعات المحلية مما يستكمل المادة 8 (ي) من الاتفاقية .

ومن المطلوب الأخذ بنهج متعدد التخصصات ، يأخذ في الحسبان المسائل العلمية والاجتماعية والاقتصادية .

5 - برنامج العمل المقترح قد وضع في ضوء قاعدة العمل المرفقة بالمقرر 11/3. وتنفيذ ذلك ولاسيما تنفيذ العنصر 1 من البرنامج سوف يلقي مزيداً من الضوء على الوضع القائم والاتجاهات في التنوع البيولوجي الزراعي .

باء - العناصر المقترحة لبرنامج العمل

6 - وتأسيساً على ما سبق، فإن العناصر الآتية لبرنامج عمل مقترحة كخيارات ينظر فيها مؤتمر الأطراف . ومن المهم أن يلاحظ أن العناصر الأربعة في البرنامج مقصود منها أن يساند كل منها الآخر : ذلك أن مخرجات بعض العناصر سوف تغذي العناصر الأخرى . وتبعاً لذلك ، فأن ترتيب العناصر لا ينطوي على ترتيب تتابعي في التنفيذ . وإن كان فرض الأولويات في الأنشطة في كل عنصر من عناصر البرنامج أمر ضروري كما ورد في الأقسام المتعلقة بالطرائق والوسائل والتوقيت المنتظر للمخرجات المتوقعة. ويمكن إتخاذ مبادرات تعاونية مُوَجهة داخل إطار برنامج العمل هذا . فعلى سبيل المثال تم إقتراح "مبادرة دولية للملقحات" بناء على توصية حلقة عمل ساو باولو حول حفظ وإستدامة إستخدام الملقحات في الزراعة مع التركيز على النحل .

عنصر البرنامج 1- التقييمات

الهدف التشغيلي

إجراء تحليل شامل للوضع القائم والاتجاهات في التنوع البيولوجي الزراعي على النطاق العالمي، ولأسبابها الأساسية (بما في ذلك التركيز على السلع والخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي الزراعي) وكذلك المعارف المحلية لإدارته .

الأساس المنطقي

إن العمليات التي تجري في التقييمات الموجهة قطرياً هي عمليات موجودة فعلاً أو يجري العمل على إنجازها بالنسبة لمكونات الموارد الجينية للمحاصيل والحيوانات الزراعية. والتقييمات تستفيد من ، وتسهم في وضع نظم بيانات شاملة وأنظمة إعلامية. وهناك أيضا كثير من المعلومات بشأن الموارد التي توفر الأساس للزراعة (التربة ، والماء) وعن الغطاء الأرضي واستعماله ، المناطق المناخية والإيكولوجية الزراعية . بيد أن الحاجة قد تتطلب إجراء تقييمات إضافية على سبيل المثال للموارد الجينية الجرثومية، وخدمات النظام الإيكولوجية التي يوفرها التنوع البيولوجي الزراعي مثل تدوير المغذيات وضبط الآفات والأمراض والتلقيح ، وللجوانب الإجتماعية والإقتصادية المتصلة بالتنوع البيولوجي الزراعي . ويعد فهم الأسباب الأساسية لفقر التنوع البيولوجي الزراعي محدوداً مثل فهم

العواقب مثل هذا الفقر بالنسبة لأداء النظم الإيكولوجية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك فأن تقييمات المكونات المختلفة تجري على نحو منفصل، فليس هناك تقييم متكامل للتنوع البيولوجي الزراعي ككل. وهناك أيضا نقص في المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها والتي تكون مقبولة قبولاً واسعاً ، والمتعلقة بالتنوع البيولوجي لمختلف المكونات. ومزيد من تنمية وتطبيق هذه المؤشرات ، وكذلك منهجيات التقييم، أمر لازم للسماح بتحليل الأوضاع القائمة والاتجاهات في التنوع البيولوجي الزراعي ومختلف مكوناته، ولتسهيل تبين الممارسات الزراعية الصديقة للتنوع البيولوجي (أنظر عنصر البرنامج 2) .

الأنشطة

1-1 مساندة التقييمات الجارية أو المزمعة للمكونات المختلفة للتنوع البيولوجي الزراعي مثل التقارير عن حالة الموارد الجينية النباتية العالمية للأغذية والزراعة[2] والتقرير الأول عن حالة الموارد العالمية الجينية الحيوانية للأغذية والزراعة، وكذلك التقارير ذات الصلة الأخرى والتقييمات التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الموضوعة بناء على الإحتياجات القطرية عن طريق عمليات إستشارية .

2-1 وضع وتنمية تقييمات محددة للعناصر الإضافية في التنوع البيولوجي الزراعي التي توفر الخدمات الإيكولوجية تستند إلى مخرجات عنصر البرنامج 2 . وقد يشمل هذا تقييمات موجهة للمجالات ذات الأولوية (وعلى سبيل المثال فقدان الملقحات وإدارة الآفات وتدوير المغذيات) .

3-1 وضع منهجيات وتقنيات لتقييم ورصد الوضع القائم والاتجاهات في التنوع البيولوجي الزراعي، شاملاً :

(أ) بالنسبة لمجموعة محدودة من المعايير والمؤشرات في التنوع البيولوجي للزراعة، لتسهيل الرصد والتقييم للاتجاهات القائمة والأوضاع بمختلف الأنظمة الإنتاجية والبيئات، والآثار العديدة الناجمة عن الممارسات المختلفة، الإعتماد ما أمكن على ما هو جار من عمل ، ووفقاً للتوصية 11/5 للهيئة الفرعية المتعلقة بتطوير مؤشرات للتنوع البيولوجي ؛

(ب) الأخذ بمصطلحات وتصنيف متفق عليهما للأنظمة الإيكولوجية الزراعية وأنظمة الإنتاج لتسهيل المقارنة والتحليل بين التقييمات ورصد العناصر المختلفة في التنوع البيولوجي الزراعي، على جميع المستويات وبجميع المقاييس بين البلدان والمنظمات الشريكة ؛[3]

[2] تجدر الإشارة إلى أن الهيئة المعنية بالموارد الوراثية امنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قد قررت ألا يبدأ إعداد التقرير الثاني للموارد الوراثية النباتية العالمية ألا بعد إستكمال المفاوضات الخاصة بتنقيح التعهد الدولي .

[3] يستمد هذا من الأنظمة القائمة بدون السعي إلى أن يحل محل تلك الأنظمة في مجال التصنيف للأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الزراعية (مثلاً المجال الإيكولوجي والمناطق الإيكولوجية الزراعية والمنار الطبيعية وأنظمة تقييم الأراضي وأنظمة الإنتاج/البيئات ، وأنظمة الزراعة والنوعيات الزراعية إلى أخره) على ان يؤخذ في الحسبان الموارد الفيزيائية (الهواء ،

(ج) تبادل البيانات والمعلومات بشأن التنوع البيولوجي الزراعي وخصوصاً من خلال آلية غرفة المقاصة العاملة في ظل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، مع البناء على ما هو موجود من شبكات وقواعد بيانات وأنظمة إعلامية ؛

(د) منهجية لتحليل إتجاهات التنوع البيولوجي الزراعي وأسبابه الأساسية بما فيها الأسباب الإجتماعية والإقتصادية .

الطرق والوسائل

تبادل واستعمال الخبرات والمعلومات والنتائج الصادرة عن التقييمات هو أمر سوف يصبح أكثر سهولة من خلال الأطراف والحكومات والشبكات والتشاور بين البلدان والمؤسسات بما في ذلك استعمال الشبكات الموجودة إلى آخره .

والتقييمات للموارد الجينية المهمة للأغذية والزراعة الموجهة قطرياً (النشاط 1-1) سوف يجري تنفيذها من خلال برامج الفاو بالتعاون الوثيق مع المنظمات الأخرى مثل الفريق الإستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية . وقد يحتاج الأمر إلى إيجاد موارد إضافية لمساندة التقييمات الإضافية (النشاط 1-2) ، التي سوف تستمد من عناصر البرامج الموجودة لدى المنظمات الدولية ، ومخرجات عنصر البرنامج 2 .

إن هذا العنصر من البرنامج، خصوصاً النشاط 1-3، سوف تتم مساندته من خلال أنشطة حافزة، تبنى على وتجمع بين البرامج الموجودة، في سبيل وضع مؤشرات للتنوع البيولوجي الزراعي، ووضع مصطلحات متفق عليها إلى آخره من خلال طرق يكون منها حلقات التدريب التقنية والاجتماعات والمشاورات والمؤتمرات بالبريد الإلكتروني وإعداد أوراق مناقشة، والأسفار. وسيكون تمويل هذه الأنشطة الحافزة من خلال الأمانة، مع إسهام نوعي (أي غير نقدي) من المنظمات المشاركة .

توقيت المخرجات المتوقعة

المناخ ، الأرض ، الماء ، أنواع النبات) ، وخصائص الموارد البشرية (كثافة السكان ، الضغوط المتعلقة باستعمال الأراضي ، أنماط التوطن) ودرجة تكامل الأسواق .

مجموعة رئيسية من الأسئلة القياسية وقائمة - بالمؤشرات المحتملة للتنوع البيولوجي الزراعي التي يمكن أن تستخدمها الأطراف على المستوى الوطني ، ومصطلحات متفق عليها بشأن البيئات الإنتاجية، بحلول 2002 .

تقارير عن حالة الموارد الجينية العالمية ، حسب ما هو مبرمج، مما يؤدي تدريجياً إلى تقييم شامل وتفهم للتنوع البيولوجي الزراعي، مع التركيز على السلع والخدمات التي يوفرها بحلول 2010.

عنصر البرنامج 2 - الإدارة التكيفية

الهدف التشغيلي

تبين الممارسات والتكنولوجيات والسياسات الإدارية التي تعزز الآثار الإيجابية وتخفف من الآثار السلبية للزراعة على التنوع البيولوجي وتعزز الإنتاجية والمقدرة على توفير وسائل العيش، بتوسيع نطاق المعارف والتفهم والتوعية لمختلف السلع والخدمات التي تقدمها المستويات المختلفة والوظائف المتنوعة للتنوع البيولوجي الزراعي .

الأساس المنطقي

هناك برامج واسعة ومحددة تحديداً جيداً للموارد الجينية للأغذية والزراعة . ويشمل ذلك تعزيز الصيانة واستراتيجيات الاستخدام الإضافي، ويركز على تعزيز الصيانة والاستخدام للأنواع غير المستعملة بعد استعمالا كافيا. وهناك أيضا عدد متزايد من دراسة الحالات التي تتعلق مثلاً بصيانة الموارد الجينية في المزارع وفي الموضع، وفيما يتعلق بالإدارة المتكاملة في المجتمع الخاصة بالآفات. بيد أنه الأمر يحتاج إلى مزيد من التفهم للوظائف المتعددة للتنوع البيولوجي في الأنظمة الإنتاجية . ويحتاج الأمر إلي مزيد من البحوث الكثيرة ، التي تتعلق مثلاً بالنظر في العلاقة بين التنوع واستعادة الانتعاش والإنتاج في الأنظمة الإيكولوجية الزراعية .

ويستعمل مزيج من الممارسات والتكنولوجيات التقليدية والجديدة في الزراعة، التي تستعمل أو تؤثر في التنوع البيولوجي الزراعي بطرق مختلفة، مع عواقب متميزة على التنوع البيولوجي وعلى الاستدامة والإنتاجية للأنظمة الزراعية. إن تفهماً أفضل وتطبيقاً أحسن لهذه التفاعلات المعقدة يمكن أن يساعد على الأخذ بنظام أمثل في إدارة التنوع البيولوجي الزراعي في الأنظمة الإنتاجية .

ومثل هذا العمل هو عمل أساسي في سبيل إدراج أهداف المقرر 2/3 الصادر عن مؤتمر الأطراف، لتعزيز الوقع الإيجابي وتخفيف الوقع السلبي للزراعة على التنوع البيولوجي، وتعزيز الإنتاجية والمقدرة على توفير سبل العيش .

الأنشطة

2-1 القيام بسلسلة من دراسات الحالة في طائفة من البيئات والأنظمة الإنتاجية وفي كل منطقة، وذلك من أجل :

(أ) تحديد السلع والخدمات الرئيسية التي يوفرها التنوع البيولوجي الزراعي وتحديد التهديدات الواقعة على هذا التنوع ، والإحتياجات لصيانة وإستخدام مكونات هذا التنوع البيولوجي الزراعي في النظم الإيكولوجية الزراعية والتهديدات لهذا التنوع ؛

(ب) تحديد أفضل الممارسات الإدارية ؛

(ج) رصد وتقييم الوقع الفعلي والاحتمالي لما هو موجود من تكنولوجيات زراعية وما يستجد منها .

وسوف يتناول هذا النشاط مهام التنوع البيولوجي الزراعي والتفاعل بين المكونات المختلفة، كما هي واردة في التذييل لهذا المرفق ، مع التركيز على مسائل معينة ومشتركة بين عدة قطاعات مثل:

(أ) الدور والقدرات للأنواع والمنتجات البرية قليلة الاستعمال والمهملة ؛

(ب) دور التنوع الجيني في توفير المقاومة ، وتدنية التعرض ، وتعزيز القدرة التكيفية الأنظمة الإنتاجية تمشياً مع البيئات والحاجات المتغيرة ؛

(ج) حالات التوافق النشاطي والتفاعلات بين المكونات المختلفة للتنوع البيولوجي ؛

(د) دور الملقحات مع الإشارة بصفة خاصة إلى منافعها الاقتصادية وآثار الأنواع المدخلة على عناصر التلقيح الأصلية والجوانب الأخرى في التنوع البيولوجي ؛

(هـ) دور التربة وغيرها من التنوع البيولوجي الموجود تحت سطح الأرض، في مساندة الأنظمة الإنتاجية الزراعية، خصوصاً دورة المواد الغذائية ؛

(و) آليات التحكم في الآفات والأمراض، بما في ذلك دور الأعداء الطبيعيين وغيرها من الكائنات على مستوى الحقول والمناظر الطبيعية، ومقاومة النباتات المضيفة وآثار ذلك على إدارة الأنظمة الإيكولوجية الزراعية ؛

(ز) الخدمات الإيكولوجية الأوسع التي يوفرها التنوع البيولوجي الزراعي ؛

(ح) دور الأنماط المختلفة الزمنية والمكانية في تحديد شكل استعمال الأراضي ، بما في ذلك مجموعات الموائل المختلفة ؛

(ط) إمكانية الإدارة المتكاملة لسطح الأرض والمناظر الطبيعية كوسيلة لحفظ وإستدامة إستخدام التنوع البيولوجي .

2-2 تبين وتعزيز نشر المعلومات عن ممارسات وتكنولوجيات مجدية من ناحية التكاليف، وما يتصل بها من سياسات وتدابير حافزة، تعزز الوقع الإيجابي وتخفف من الوقع السلبي للزراعة على التنوع البيولوجي والإنتاجية والمقدرة على توفير سبل العيش وذلك من خلال :

(أ) تحاليل شاملة في أنظمة إنتاجية مختارة للتكاليف والمنافع التي توفرها دراسات إدارية بديلة كما تتبين من النشاط 2-1، والنهوض بقيمة السلع والخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي الزراعي ؛

(ب) تحاليل شاملة لتأثيرات الإنتاج الزراعي بما في ذلك بشكليها الواسع والمكثف على البيئة وتبين الطرائق لتخفيف الوقع السلبي وتعزيز الوقع الإيجابي ؛

(ج) تحديد السياسات المناسبة ، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة ، في التسويق والتجارة على الصعيد الدولي والصعيد المحلي والتدابير القانونية والاقتصادية التي قد تعزز الممارسات المفيدة :

'1' ترويج المحاصيل المهملة أو المستعملة استعمالاً قليلاً ؛

'2' والترويج للمعارف المحلية والأصلية ؛

'3' والتدابير لإضافة قيمة لمنتجات أنظمة الإنتاج التي تساند التنوع البيولوجي وتنوع فرص السوق ؛

'4' وتدابير التوصل وتقاسم المنافع والمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية ؛

'5' والتدابير السليمة إقتصادياً وإجتماعياً التي تعمل بمثابة حوافز ، وفقاً للمادة 11 من إتفاقية التنوع البيولوجي وتمشياً مع المادة 22 ؛

'6' والتدريب وبناء القدرات لدعم ما تقدم ذكره .

الطرق والوسائل

ستجرى المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث بتأييد من المنظمات الدولية دراسات حالة لحفز إعداد الدراسات وتعبئة الأموال ونشر النتائج وتسهيل التغذية المرتدة والدروس المستفادة للقائمين بدراسات الحالة ولواضعي السياسات . وقد يحتاج الأمر إلى إيجاد موارد لتعزيز مثل هذه الدراسات وتحليل النتائج وتوفير ما يلزم من بناء القدرات والموارد البشرية خصوصاً على المستوى المشترك بين الجماعات أو على صعيد التقسيمات الإدارية للمناطق المختلفة. وعندما يتبين وجود حالة، مثلاً من خلال الدروس المستفادة من دراسات حالة سابقة ، فسيتم التشاور مع الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أو مع مؤتمر الأطراف للنظر في تطوير برامج إقليمية أو عالمية كدراسات الحالة أو أنشطة البحوث المركزة .

توقيت المخرجات المتوقعة

ثلاثين دراسة حالة مختارة يتم نشرها وتحليلها وتوزيعها بحلول 2005 . وينبغي أن تكون دراسات الحالة هذه ذات صفة تمثيلية للمسائل الإقليمية ، وأن تعطي أولويات لأفضل الممارسات والدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها على نطاق واسع .

عنصر البرنامج 3 - بناء القدرات

الهدف التشغيلي

تعزيز قدرات المزارعين ومجتمعاتهم ومنظماتهم وغيرهم من أصحاب المصلحة بما فيها الشركات الزراعية على إدارة شؤون التنوع البيولوجي الزراعي حتى يتمكنوا من زيادة الفوائد المستمدة من إستدامة إستخدام التنوع البيولوجي الزراعي والترويج لزيادة نشر الوعي والتصرف المسؤول .

الأساس المنطقي

إن إدارة التنوع البيولوجي الزراعي أمر يخص الكثيرين من أصحاب المصلحة وغالباً ما ينطوي أيضا على تحويل التكاليف والمنافع بين مجموعات من أصحاب المصلحة. ولذا فمن الضروري جداً وضع آليات ليس فقط للتشاور بين مجموعات أصحاب المصلحة ولكن أيضا في سبيل تسهيل إسهامهم الفعلي في صنع القرار وفي تقاسم المنافع .

والإدارة المستدامة للتنوع الزراعي من جانب المزارعين ومجتمعاتهم بصفة خاصة، هو شرط مسبق ضروري لتحقيق الزيادات المستدامة في الأغذية والأمن الغذائي، ولحماية الموارد الطبيعية. أن المقرر 11/3، الفقرة 17 (ج) الصادر عن مؤتمر الأطراف يشجع الأطراف على تعزيز تعبئة مجتمعات المزارعين، بما فيها المجتمعات الأصلية والمحلية، في سبيل وضع وصيانة واستعمال ما

لديهم من معرفة وممارسات في الصيانة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في القطاع الزراعي . والبلدان مدعوة، بموجب الفقرة 15 من المقرر نفسه، إلى إنشاء وإستبقاء محافل على المستوى المحلي للمزارعين والقائمين بالبحث والمرشدين الزراعين وغيرهم من أصحاب المصلحة لإيجاد شراكات حقيقية. وهناك قدرة غير محققة إلى حد بعيد لتحسين إدارة الجوانب الأخرى في التنوع الزراعي على مستوى النظام الايكولوجي الزراعي ، عن طريق استراتيجيات التربية التشاركية والإنتقاء ، على سبيل المثال . ويمكن لمجموعات المزارعين وغيرهم من منظمات المنتجين أن تسهم في تعزيز اهتمام المزارعين بإيجاد أحسن الأنظمة الإنتاجية المستدامة والمتنوعة، وتبعاً لذلك تعزيز التدابير المسؤولة المتعلقة بالصيانة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي. ويتزايد تأثير منظمات المستهلكين في هذا الصدد .

الأنشطة

3-1 التشجيع على زيادة القدرات لإدارة التنوع البيولوجي الزراعي بتعزيز الشراكات فيما بين الباحثين وموظفي الإرشاد الزراعي والمزارعين في برامج البحث والتطوير للحفظ والإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في الزراعة . ولتحقيق ذلك ، ينبغي تشجيع البلدان لإقامة وإستيفاء محافل للمزارعين بما في ذلك المزارعين الأصليين الذين يستخدمون المعرفة التقليدية والباحثين وموظفي الإرشاد الزراعي وغيرهم من أصحاب المصلحة لتطوير شراكات حقيقية تشمل برامج التدريب والتثقيف ."

3-2 تحسين قدرة المجتمعات الأصلية والمحلية على وضع إستراتيجيات ومنهجيات للحفظ في الموقع والإستخدام المستدام وإدارة التنوع البيولوجي الزراعي ، إعتماداً على نظم المعرفة الأصلية .

3-3 توفير فرص للمزارعين والمجتمعات المحلية وغيرهم من مجموعات أصحاب المصلحة، للمساهمة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية وخطط وبرامج وطنية للتنوع البيولوجي الزراعي، من خلال سياسات وخطط لامركزية ومن خلال هيئات للحكم المحلي .

3-4 تحديد وتشجيع تحسينات ممكنة في بيئة السياسة العامة، بما في ذلك ترتيبات تقاسم المنافع والتدابير الحافزة لمساندة إدارة التنوع البيولوجي الزراعي على المستوى المحلي.

3-5 تعزيز الوعي بشأن قيمة ووظائف التنوع البيولوجي الزراعي من أجل الإنتاجية المستدامة بين منظمات المنتجين وتعاونيات الزراعة والمشاريع الزراعة وبالنسبة للمستهلكين بقصد تشجيع القيام بممارسات مسؤولة.

3-6 تعزيز شبكات المزارعين ومنظمات المزارعين على المستوى الإقليمي لتبادل المعلومات والخبرات .

الطرق والوسائل

هذا العنصر من البرنامج ينبغي تنفيذه أولاً من خلال مبادرات داخل البلدان ، تشمل خدمات الإرشاد ، والحكومات المحلية، والمنظمات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني ، شاملة منظمات المزارعين/المنتجين والمستهلكين وآليات تشجع التبادل بين المزارعين. وهذا العنصر من البرنامج من شأنه أن يشمل أوسع نطاق ممكن من منظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات التي ليست مرتبطة في المعتاد بمبادرات التنوع البيولوجي .

من المرجح أن يكون التمويل قائماً على أساس المشروعات أو البرامج، والمساندة الحافزة قد يلزم توفيرها من خلال برامج وطنية وإقليمية وعالمية ومنظمات ومرافق وآليات تمويل وذلك بقصد المساندة بصفة خاصة لبناء القدرات والتبادل والتغذية المرتدة للمعلومات المتعلقة بالسياسات والأسواق، وللدروس المستفادة من ذلك ومن العنصر 2 من البرنامج، بين المنظمات المحلية وواضعي السياسات العامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي .

توقيت المخرجات المتوقعة

الإنشاء التدريجي لمحافل على المستوى المحلي وشبكات إقليمية ، مع تغطية مستهدفة تشمل على الأقل 1000 مجتمع، بحلول عام 2010 .

أمثلة على الصعيد القطري للآليات التشغيلية للمشاركة من جانب طائفة واسعة من مجموعات أصحاب المصالح بما فيها منظمات المجتمع المدني، بحلول 2002 .

إشراك المزارعين والمجتمعات المحلية في معظم البرامج الوطنية بحلول عام 2010 .

عنصر البرنامج 4 - الإدراج في صلب الموضوع الرئيسي

الهدف التشغيلي

مساندة وضع خطط واستراتيجيات وطنية للصيانة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي وتشجيع إدماجها في صلب الخطط والبرامج القطاعية والمشتركة بين القطاعات .

الأساس المنطقي

أن كثيراً من البلدان بدأت في الوقت الحاضر في وضع استراتيجيات للتنوع البيولوجي وخطط عمل في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، ولدى الكثير منها عدد من السياسات والاستراتيجيات والخطط الأخرى المتعلقة بالزراعة والبيئة والتنمية الوطنية[4] وبالإضافة إلى ذلك وافقت البلدان على خطط عمل عالمية بالنسبة للعناصر الرئيسية للتنوع البيولوجي مثل الموارد الجينية للنبات من أجل الأغذية والزراعة ، وفي جدول أعمال القرن 21 وخطة عمل القمة العالمية للأغذية، وافقت على خطط للتنمية المستدامة والأمن الغذائي بصفة عامة .

تتولى وزارات الزراعة في معظم البلدان تنفيذ الأنشطة المتصلة بالتنوع البيولوجي الزراعي بصورة رئيسية . وهناك حاجة واضحة لتعزيز خطط العمل الخاصة بمكونات التنوع البيولوجي الزراعي في خطط التنمية القطاعية المعنية بالأغذية والزراعة ، والغابات ومصائد الأسماك، ولتعزيز تضافر الجهود وتفادي الإزدواجية بين الخطط بالنسبة للعناصر المختلفة. وإلى جانب برامج عمل مواضيعية أخرى، يمكن أن يسهم ذلك في إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في الخطط الوطنية.

ويتطلب وضع وتنفيذ خطط العمل معلومات موثوقة وميسرة ، غير أن كثيراً من البلدان ليس لديه أنظمة متقدمة للإعلام والاتصالات والإنذار المبكر، أو ليس لديها المقدرة على الاستجابة للتهديدات المحددة.

الأنشطة

4-1 مساندة الإطار المؤسسي وآليات السياسات والتخطيط في سبيل إدخال قضية التنوع البيولوجي الزراعي في صلب الاستراتيجيات وخطط العمل الزراعية، وإدماجها في استراتيجيات وخطط أوسع تتعلق بالتنوع البيولوجي وذلك من خلال :

(أ) مساندة المؤسسات ذات الصلة في القيام بتقييمات وطنية عن حالة والاتجاهات في التنوع البيولوجي الزراعي في سياق ما يجرى من تقييمات تتعلق بالتنوع البيولوجي والقطاعات ؛

(ب) وضع سياسة ومبادئ إرشادية للتخطيط، ومواد تدريب، ومساندة مبادرات بناء القدرات على صعيد السياسة العامة والمستويات التقنية والمحلية، في مجال الزراعة والبيئة، في سبيل وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج والتدابير الرامية إلى الصيانة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ؛

---

[4] يشمل ذلك خطط القطاع الزراعي وخطط العمل الوطنية في مجال البيئة ، والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ، وخطط العمل الوطننية للغابات ، وخطط البنك الدولي للتعديل الهيكلي ونحو ذلك .

(ج) تحسين المشاورات والتنسيق وتقاسم المعلومات داخل البلدان بين نقاط الاتصال والمؤسسات الرائدة، واللجان التقنية ذات الصلة والهيئات القائمة بالتنسيق، لتعزيز تضافر الجهود في تنفيذ خطط عمل متفق عليها والتنسيق بين ما يجرى من عمليات تقييم وعمليات حكومية دولية .

4-2 مساندة وضع أو تطويع الأنظمة ذات الصلة في مجال المعلومات والإنذار المبكر والاتصالات للتمكين من القيام بتقييم فعال لأوضاع التنوع البيولوجي الزراعي وما يقع عليه من تهديدات، دعماً للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية وآليات للاستجابة المناسبة .

4-3 تعزيز التوعية الجماهيرية بالسلع والخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي الزراعي ، وقيمة وأهمية هذا التنوع للزراعة وللمجتمع بشكل عام .

4-4 تشجيع الأنشطة الجارية والمخططة للحفظ في المزارع وداخل الوضع الطبيعي وخارجه، ولا سيما في بلدان المنشأ ، للمصادر الجينية المتنوعة للأغذية والزراعة ، بما في ذلك فصائلها البرية .

الطرق والوسائل

تنفذ الأنشطة أساساً على المستوى الوطني من خلال تعزيز الاتصال وآليات التنسيق وعمليات التخطيط التي يشترك فيها جميع مجموعات أصحاب المصالح ، على أن تسهل ذلك المنظمات الدولية وآليات التمويل .

وهذا العنصر من البرنامج ينبغي أن يعتمد على الخبرة التي لدى البرامج الجارية (مثل مساندة اليونيب للاستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية) والقيام بتحليل دقيق للممارسات المعمول بها .

ينبغي للمشروع والبرامج الوطنية والإقليمية والدولية التي تعالج وضع السياسة العامة والمؤسسات في قطاعات معينة، أن تراعي حسب مقتضى الحال ضرورة التكامل بين القطاعات المختلفة. على غرار ذلك، ينبغي وضع مبادئ توجيهية في سياق أهداف هذا العنصر البرنامجي .
وقد يحتاج الأمر إلى تحديد موارد لمواصلة تطوير أو تطويع أنظمة الإنذار المبكر، بما في ذلك المقدرة على تبين العتبات والتدابير اللازمة، ولآليات الاستجابة الفاعلة والمستدامة التي تعتبر أمثلة رائدة، لمواجهة التهديدات على الصعيد المحلي والوطني وفوق الوطني.

توقيت المخرجات المتوقعة

الزيادة التدريجية في المقدرة على الصعيد الوطني على إدارة شؤون المعلومات والتقييم والاتصالات . هناك أكثر من مائة بلد سوف يشارك في التقييمات المختلفة في نطاق النشاطين 1-1 و 1-2 بحلول عام 2005 .

التنسيق بين التقييمات القطاعية وخطط العمل على الصعيد الوطني في معظم البلدان بحلول عام 2005 .

طائفة من المبادئ التوجيهية تنشر على الصعيد الدولي (بشأن موضوعات سوف تحدد طبقاً للاحتياجات على الصعيدين الوطني والإقليمي) .

تذييل

نطاق التنوع البيولوجي الزراعي

1 - أن مصطلح التنوع البيولوجي الزراعي هو مصطلح واسع يشمل جميع عناصر التنوع البيولوجي المتصلة بالأغذية والزراعة ، وجميع مكونات التنوع البيولوجي التي تشكل النظام الإيكولوجي الزراعي، ومختلف أنواع الحيوانات والنباتات والكائنات الحية الدقيقة على المستوي الجيني ومستوى الأنواع والنظم الإيكولوجية، اللازمة لمساندة الوظائف الأساسية للنظام الإيكولوجي الزراعي وهيكله وعملياته وفقاً للمرفق الأول للمقرر 11/3 لمؤتمر الأطراف في الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي .

2 - أعترف مؤتمر الأطراف "بالطابع الخاص الذي يتسم به التنوع البيولوجي وخصائصه المميزة ومشاكله التي تتطلب حلولاً متميزة" [5] والسمات المميزة تشمل ما يلي :

(أ) أن التنوع البيولوجي الزراعي جوهري للوفاء باحتياجات البشر من الغذاء وضمان كسب العيش ؛

(ب) يدير المزارعون التنوع البيولوجي الزراعي وكثير من مكونات ذلك التنوع تعتمد على هذا التأثير البشري والمعرفة والممارسات الزراعية التي يقوم بها السكان الأصليون هي جزء لا يتجزأ من إدارة التنوع البيولوجي الزراعي ؛

(ج) هناك قدر كبير من التكافل بين البلدان فيما يتعلق بالموارد الجينية للأغذية والزراعة ؛

(د) فيما يتعلق بالمحاصيل والحيوانات الأليفة، يكون التنوع داخل الأنواع أمراً لا يقل أهمية عن التنوع بين الأنواع الذي إتسع إطاره كثيراً عن طريق الزراعة ؛

[5] أنظر المقرر 15/2 الصادر عن مؤتمر الأطراف في الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي .

(هـ) بسبب درجة الإدارة البشرية للتنوع البيولوجي الزراعي، فأن صيانته في الأنظمة الإنتاجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإستخدام المستدام ؛

(و) ومع ذلك فأن قسماً كبيراً من التنوع البيولوجي، يحفظ الآن خارج الوضع الطبيعي في بنوك للجينات أو في مواد المربين ؛

(ز) إن التفاعل بين البيئة والموارد الجينية وممارسات الإدارة الذي يتم داخل الوضع الطبيعي في النظم الإيكولوجية الزراعية يسهم غالباً في الحفاظ على جانب حيوي من التنوع البيولوجي ؛

3 - يمكن تحديد الإبعاد الآتية للتنوع البيولوجي الزراعي :

)أ(الموارد الجينية للأغذية والزراعة بما في ذلك :

'1' الموارد الجينية للنبات بما فيها الأنواع التي تعيش في المراعي والمساحات البرية، والموارد الجينية للغابات ؛[6]

'2' الموارد الجينية الحيوانية شاملة الموارد الجينية للأسماك ؛[7]

'3' الموارد الجينية الجرثومية ؛

وتشكل هذه الوحدات الرئيسية للإنتاج في الزراعة ، بما فيها الأنواع المستزرعة ، والأنواع المدجنة، والنباتات والحيوانات البرية المدارة علمياً ؛

(ب) مكونات التنوع البيولوجي الزراعي التي توفر خدمات إيكولوجية. وتشمل طائفة متنوعة من الكائنات في نظم الإنتاج الزراعي ، والتي تسهم بدرجات متفاوتة في أمور من منها :

'1' تدوير المغذيات ، وتحلل المادة العضوية والمحافظة على خصوبة التربة ؛

'2' مكافحة الآفات والأمراض ؛

---

[6] يجري بحث الموارد الجينية في إطار برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للغابات . ولأغراض هذه المذكرة، ينصب التركيز على الأشجار التي تعد جزءاً لا يتجزأ من النظم الزراعية .

[7] يمكن بحث جوانب الموارد الجينية للأسماك في إطار برامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للمياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي ولغراض برنامج العمل هذا ، ينصب التركيز على إنتاج الأسماك الذي يعد جزءاً من النظم الزراعية .

‘3‘ التلقيح ؛

'4' صيانة وتحسين الحياة البرية المحلية والموائل على صفحة الأرض الموجودة فيها ؛

‘5‘ المحافظة على الدورة المائية ؛

‘6‘ مكافحة التحات ؛

‘7‘ تنظيم المناخ وحبس الكربون .

(ج) العوامل غير الأحيائية التي لها تأثير حاسم على هذه الجوانب من التنوع البيولوجي الزراعي ؛

(د) الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، حيث أن التنوع البيولوجي الزراعي يتشكل إلى حد بعيد بواسطة النشاط البشرى وممارسات الإدارة. ويشمل ذلك ما يلي :

'1' المعرفة التقليدية والمحلية بالتنوع البيولوجي الزراعي، والعوامل الثقافية والعمليات التشاركية.

'2' السياحة المرتبطة بصفحات الأرض الزراعية الطبيعية ؛

'3' عوامل إجتماعية - إقتصادية أخرى .

10/5- نهج النظام الايكولوجي : مواصلة صياغة المفاهيم

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ، توصي مؤتمر الأطراف في إجتماعه الخامس بأن :

1 - يناشد الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات الدولية أن تطبق نهج النظام الايكولوجي تمشياً مع المبادئ والإرشادات الواردة في المرفق لهذه التوصية ، وتحديداً في سياق الأنشطة المعدة المبذولة في إطار المجالات المواضيعية للاتفاقية ، والسياسات الوطنية ؛

2 - ويؤيد هذه المبادئ والإرشادات بوصفها تعكس المستوى الحالي لفهم مشترك ويشجع على مواصلة التطوير المفاهيمي ؛

3 - ويدعو الأطراف وغيرها من الحكومات والهيئات ذات الصلة إلى تحديد دراسات الحالة وتنفيذ المشروعات الرائدة ، وإلى تنظيم ، حسبما يتناسب ، حلقات عمل ومشاورات اقليمية ووطنية ومحلية ترمي إلى إزكاء الوعي وإقتسام التجارب عن طريق آلية غرفة تبادل المعلومات وتقوية القدرات على المستويات الاقليمية والوطنية والمحلية في مجال نهج النظام الايكولوجي ؛

4 - ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعد تقريراً تجميعياً يضم دراسات الحالة والدروس المستخلصة ؛

5 - ويطلب إلى الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تعد مبادئ هادية لتطبيق نهج دراسات الحالة والدروس المستفادة ، وأن تنظر في إدراج نهج النظام الايكولوجي في مختلف برامج عمل الاتفاقية ؛ و

6 - ويتناول مسألة الحاجة إلى دعم بناء القدرات لتطبيق نهج النظام الايكولوجي .

المرفق

ألف - وصف نهج النظام الايكولوجي

1 - أن نهج النظام الإيكولوجي هو استراتيجية للإدارة المتكاملة للموارد الحية الأرضية والمائية، التي تعزز الحفظ والإستخدام المستدام بطريقة منصفة . وبذلك فإن تطبيق نهج النظام الإيكولوجي سوف يساعد على التوصل إلى توازن بين الأهداف الثلاثة للاتفاقية وهي : الحفظ ، الإستخدام المستدام، التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية .

2 - أن نهج الأنظمة الإيكولوجية يقوم على أساس تطبيق المنهجيات العلمية المناسبة التي تركز على مستويات التنظيم البيولوجي الذي يشمل العمليات الأساسية والوظائف والتفاعلات بين الكائنات الحية وبيئاتها. ويعترف هذا النهج بأن البشر بما لهم من تنوع ثقافي ، هم جزءً لا يتجزأ من عدة أنظمة إيكولوجية .

3 - يتمشى هذا التركيز على البنى ، والعمليات ، والوظائف ، والتفاعلات ، مع "تعريف النظام الإيكولوجي" الوارد في المادة 2 من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي :

يعني "النظام الإيكولوجي" مجمعاً حيوياً لمجموعات الكائنات العضوية الدقيقة النباتية والحيوانية، يتفاعل مع بيئتها غير الحية ، باعتبار أنها تمثل وحدة إيكولوجية ."

ولا يحدد هذا التعريف أية وحدة مكانية أو مقياس مكاني على عكس ما جاء في تعريف "الموئل" . ولذا فإن مصطلح "النظام الإيكولوجي" لا يوازى حتماً مصطلحي المنطقة الأحيائية . "أو المنطقة الإيكولوجية" ، ولكن يمكن أن يشير إلى أي وحدة تؤدي وظيفتها على أي مستوى . والواقع أن مقياس التحليل والأداء أمر ينبغي أن تعالجه المسألة التي يجرى تناولها. فيمكن مثلاً أن يكون ذلك حبة تراب، أو بحيرة صغيرة ، أو غابة ، أو منطقة أحيائية أو الغلاف الأحيائي بكامله .

4 - إن نهج النظام الإيكولوجي يتطلب إدارة تكيفية لمعالجة الطبيعة المعقدة والديناميكية للنظم الإيكولوجية وعدم وجود معرفة كاملة أو تفهم كامل لوظائفها . والعمليات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية كثيراً ما تكون غير ممتدة على خط واحد ، ونتيجة لذلك تنطوي على تفاوت في الأوقات . وتكون النتيجة عدم التواصل الذي يؤدي إلى المفاجأة أو الافتقار إلى اليقين . ويجب أن تكون الإدارة تكيفية كي تستطيع أن تستجيب لهذا الافتقار إلى اليقين وأن تحتوي على عناصر التعلم عن طريق العمل والردود الإرتجاعية للبحوث . وكما هو الأمر فيما يتعلق بالمبدأ التحوطي قد يلزم اتخاذ تدابير حتى في الحالات التي تكون بها علاقات بين الأسباب والمسببات غير ثابتة من الناحية العلمية .

5 - إن نهج النظام الايكولوجي لا يحول دون إتباع نُهج أخرى للإدارة والحفظ ، مثل محتجزات الغلاف الجوي الأحيائي ، المناطق المحمية ، وبرامج الحفظ لأنواع وحيدة ، وكذلك النَّهَج الأخرى التي تنفذ داخل الإطارات الوطنية للسياسات أو التشريعات ، وإنما تدمج جميع هذه النُهُجْ والمنهجيات الأخرى لمعالجة افي معظم البلدان أوضاع المعقدة . ولا توجد هناك طريقة وحيدة لتنفيذ نهج النظام الايكولوجي ، لأن هذا النهج يعتمد على الظروف المحلية والوطنية والاقليمية أو العالمية. وفي الحقيقة أن هناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها إطاراً لتحقيق أهداف الاتفاقية في الواقع .

باء - مبادئ نهج النظام الإيكولوجي

6 - أن المبادئ الاثني عشر الآتية متكاملة ومترابطة ، وينبغي تطبيقها ككلً .

المبدأ 1: أهداف إدارة الموارد الحية الأرضية والمائية إنما هي أمر يختاره المجتمع .

الأساس المنطقي : أن القطاعات المختلفة من المجتمع تنظر إلى النظم الإيكولوجية على أساس احتياجاتها الذاتية من اقتصادية وثقافية واجتماعية . بمجتمعات السكان الأصليين وغيرهم من المجتمعات المحلية التي تعيش على الأرض هم أصحاب مصلحة رئيسيون وينبغي الاعتراف بحقوقهم وبمصالحهم . والتنوع الثقافي والتنوع البيولوجي هما مكونان أساسيان في نهج النظم الإيكولوجية، وينبغي أن تراعي الإدارة ذلك التعبير عن الخيارات المجتمعية بوضوح قدر الإمكان . وينبغي أن تدار النظم الإيكولوجية من أجل قيمها المتأصلة ومن أجل المنافع الملموسة وغير الملموسة لبني الإنسان ، وبطريقة عادلة ومتكافئة .

المبدأ 2 : ينبغي تحقيق اللامركزية في الإدارة إلى أدنى مستوى مناسب .

الأساس المنطقي : إن الأنظمة اللامركزية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الكفاءة ومن العدالة والفعالية ، على الإدارة أن تشمل جميع الأطراف المعنية وتحقق توازناً بين المصالح المحلية ومصالح الجمهور الأكبر . وبقدر ما تكون الإدارة قريبة إلى النظام الإيكولوجي ، بقدر ما تزداد المسؤولية والمساءلة والمشاركة واستعمال المعارف المحلية .

المبدأ 3 : ينبغي أن ينظر مديرو النظم الإيكولوجية في الآثار (الفعلية أو الاحتمالية) لأنشطتهم على النظم الإيكولوجية المتاخمة وغيرها .

الأساس المنطقي : أن تدخلات الإدارة في النظم الإيكولوجية كثير ما يكون لها آثار غير معروفة ولا يمكن التنبؤ بها على النظم الإيكولوجية الأخرى . ولذا ينبغي النظر بعناية في ما يحتمل من آثار وتحليل هذا التأثير . وقد يقتضي ذلك وضع ترتيبات جديدة أو طرائق جديدة في التنظيم الخاص بالمؤسسات العاملة في مجال صنع القرارات ، وذلك للأخذ بما قد يقتضيه الأمر من حلول توفيقية .

المبدأ 4 : الاعتراف بالمكاسب المحتملة التي تنشأ عن الإدارة ، وهو أمر يحتاج لفهم النظم الإيكولوجية في سياق اقتصادي . ومعنى ذلك أن كل برنامج خاص بإدارة النظم الإيكولوجية ينبغي له :

(أ) تخفيض إختلالات السوق التي تؤثر تأثيراً معاكساً على التنوع البيولوجي ؛

(ب) تطبيق حوافز للتشجيع على صيانة التنوع البيولوجي وعلى الاستعمال المستدام؛

(ج) تدخيل التكاليف والمنافع الخاصة بنظام إيكولوجياً معين في النطاق الداخلي بقدر ما يبدو مجدياً .

الأساس المنطقي : يكمن الخطر الأكبر بالنسبة للتنوع البيولوجي في استبداله لنظم بديلة لاستخدام ما ينشأ ذلك من خلال التشوهات التي تتخلل السوق التي تنتقص من قيمة النظم الطبيعية وتوفر حوافز وإعانات لتفضيل حفظ الأرض على النظم الأقل تنوعاً .

وعادة لا يقوم الذين يستفيدون من الحفظ بدفع التكاليف المرتبطة بالحفظ وبالمثل ، فإن الذين تتولد عنهم الكلفة البيئية (كالتلوث مثلاً) يتملصون من المسؤولية . أن تخطيط الحوافز يتيح المجال للذين يديرون الموارد لأن ينتفعوا ويضمن لاولئك الذين يولدون التكاليف البيئية ، أن يدفعوها .

المبدأ 5 : إن حفظ هيكل النظام الايكولوجي وأدائه بهدف الحفاظ على خدمات النظم الايكولوجية ، ينبغي أن يشكل هدفاً ذا أولوية لنهج النظام الايكولوجي .

الأساس المنطقي : أن تشغيل النظام الإيكولوجي ومرونته يعتمد أن على علاقة ديناميكية داخل الأنواع ، وبين الأنواع ، وبين الأنواع والبيئة غير الحية المحيطة بهم ، وكذلك على تفاعلات فيزيقية وكيميائية داخل تلك البيئة . أن الصيانة وإذا لزم الأمر استعادة هذه التفاعلات والعمليات إنما هي ذات أهمية أكبر لحفظ التنوع البيولوجي على المدى الطويل ، وذلك أكثر من مجرد حماية الأنواع .

المبدأ 6 : ينبغي إدارة النظم الإيكولوجية في حدود أدائها لوظائفها .

الأساس المنطقي : عند النظر في احتمال أو سهولة التوصل إلى أهداف الإدارة ، ينبغي أيلا العناية إلى ظروف البيئة التي تحد من الإنتاجية الطبيعية ومن الهيكل والأداء للنظم الإيكولوجية . وحدود أداء النظم الإيكولوجية قد تتأثر بدرجات متفاوتة بظروف مؤقتة أو غير منظورة أو مصطنعة ، وتبعاً لذلك ينبغي للإدارة أن تتوخى الحيطة والحذر بصورة مناسبة .

المبدأ 7 : نهج النظم الإيكولوجية ينبغي الأخذ به على المقاييس المكانية والزمانية المناسبة .

الأساس المنطقي : إن النهج ينبغي أن يرتبط بالمقاييس المكانية والزمنية المناسبة للأهداف . وحدود الإدارة سوف يتم تحديدها تشغيلياً من جانب المنتفعين والمديرين والعلماء والسكان الأصليين والمحليين . ونهج الأنظمة الإيكولوجية قائم على أساس الطبيعية الهرمية للتنوع البيولوجي التي تتميز بالتفاعل وبالتكامل بين الجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية .

المبدأ 8 : على أساس الإعتراف بتنوع المقاييس الزمنية وبآثار تفاوت الزمن التي تميز عمليات الأنظمة الإيكولوجية ، ينبغي وضع أهداف إدارة النظم الإيكولوجية على المدى الطويل .

الأساس المنطقي : إن العمليات الخاصة بالأنظمة الإيكولوجية تتميز بتغيير في المقاييس الزمنية وبتفاوت الوقت . ويتعارض ذلك تعارضاً أساسياً مع ميل البشر إلى تفضيل تحقيق المكاسب وجني المنافع الفورية بدلاً من المستقبلية .

المبدأ 9 : ينبغي أن تعترف الإدارة بأن التغيير أمر لا يمكن تفاديه .

الأساس المنطقي : أن النظم الإيكولوجية تتغير بما في ذلك تركيبة الأنواع وكثرة السكان لذا ينبغي أن تتواءم الإدارة مع هذه التغييرات . و إلى جانب الديناميكية الكامنة في هذه الأنظمة من حيث التغيير ، تعاني هذه الأنظمة أيضاً من طائفة معقدة من الشكوك واحتمالات وقوع أمور تثير الدهشة في المجالات الإنسانية والبيولوجية والبيئية . وقد تكون نهج الإخلال التقليدية مهمة بالنسبة لهيكل وأداء النظام الايكولوجي وقد يستدعي الأمر الحفاظ عليها أو استعادتها . فعلى نهج النظام الايكولوجي الاستفادة من الإدارة التكيفية من أجل توقع ومواجهة هذه التغييرات والأحداث وأن يتسم بالحذر عند إتخاذ أي قرار قد يحد من الخيارات وفي الوقت نفسه ، النظر في إجراءات تخفيفية لمعايرة التغيرات طويلة الأجل مثل تغير المناخ .

المبدأ 10 : ينبغي لنهج النظم الإيكولوجية أن يسعى إلى إيجاد توازن مناسب بين الحفظ والتنوع البيولوجي واستعمال ذلك التنوع وإدماجه .

الأساس المنطقي : أن التنوع البيولوجي أمر رئيسي من حيث قيمته الذاتية ومن حيث أدائه لدور أساسي في توفير الأنظمة الإيكولوجية والخدمات الأخرى التي نعتمد عليها جميعا في نهاية الأمر . وكانت توجد في الماضي نزعة إلى إدارة مكونات التنوع البيولوجي باعتبارها أما مكونات محمية أو غير محمية . وتدعو الحاجة الآن إلى الانتقال إلى حالات أكثر مرونة ، ينظر فيها إلى الحفظ وإلى الإستخدام في سياق أمور أخرى ، وإلى تطبيق جميع التدابير باعتبارها عملية مستمرة تمتد من الأنظمة الإيكولوجية المحمية حماية مطلقة إلى الأنظمة الإيكولوجية التي يصنعها الإنسان .

المبدأ 11 : ينبغي أن يأخذ نهج الأنظمة الإيكولوجية في الاعتبار جميع أشكال المعلومات المتصلة بالموضوع بما في ذلك المعارف والابتكارات والممارسات العلمية للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية .

الأساس المنطقي : أن البيانات من جميع المصادر أمر ذو أهمية بالغة للتوصل إلى استراتيجيات فاعلة في إدارة النظم الإيكولوجية ومن المستوجب تحقيق معرفة أفضل بوظائف النظام الايكولوجي وآثار الاستخدام البشري . وجميع المعلومات المتصلة بالموضوع والصادرة عن أي مجال معني بالأمر ينبغي تقاسمها مع جميع أصحاب المصلحة ومع جميع العناصر الفاعلة ، مع مراعاة أمور منها أي مقرر ينبغي اتخاذه بموجب المادة 8 (ي) من مواد اتفاقية التنوع البيولوجي.

أن الافتراضات المتجاوزة لقرارات الإدارة المقترحة ، ينبغي أن تكون صريحة ويدقق بها مقابل معرفة وآراء أصحاب المصالح .

المبدأ 12 : نهج النظام الإيكولوجي ينبغي أن يشمل جميع القطاعات ذات الصلة من المجتمع ومن التخصصات العلمية .

الأساس المنطقي : أن معظم مشكلات إدارة التنوع البيولوجي هي مشكلات معقدة ، فيها كثير من التفاعلات والآثار الجانبية والآثار الأخرى ، ولذا ينبغي أن يتشارك فيها أصحاب الخبرة وأصحاب المصلحة على الصعيد المحلي والصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي حسب مقتضى الحال .

جيم - التوجه التشغيلي لتطبيق نهج النظام الإيكولوجي

7 - عند تطبيق الإثني عشر مبدءاً المتعلقة بنهج النظام الإيكولوجي ، تقترح النقاط الخمس الآتية بوصفها إرشادات تشغيلية .

1 - التركيز على العلاقات والعمليات الوظيفية داخل النظم الإيكولوجية

8 - أن المكونات الكثيرة للتنوع البيولوجي تتحكم في تخزين وتدفق الطاقة والمياه ومواد التغذية في الأنظمة الإيكولوجية ، وتوفر مقاومة مختلف الاضطرابات . ويقتضي الأمر معرفة أفضل بكثير لوظائف الأنظمة الإيكولوجية ، ولدور كل من مكونات التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية ، وذلك بصفة خاصة من أجل تفهم '1' مدى مرونة النظم الإيكولوجية ، وآثار ضياع التنوع البيولوجي (على مستوى الأنواع والمستوى الجيني) و تقسيم الموائل ؛ '2' العوامل المحددة للتنوع البيولوجي المحلي في قرارات الإدارة . أن التنوع البيولوجي الوظيفي في الأنظمة الإيكولوجية يوفر كثير من السلع والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية . وبينما هناك حاجة إلى تعجيل بذل الجهود لاكتساب معرفة جديدة بشأن التنوع البيولوجي الوظيفي ، فإن إدارة الأنظمة الإيكولوجية ينبغي القيام بها حتى في حالة عدم توفر هذه المعرفة . أن نهج الأنظمة الإيكولوجية يمكن أن يسهل الإدارة العملية لمديري الأنظمة الإيكولوجية (سواء كان هؤلاء المديرين هم المجتمعات المحلية أو راسمي السياسة على الصعيد الوطني) .

2 - تشجيع التقاسم المنصف والعادل للمنافع الناشئة عن وظائف التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية واستخدام مكوناتها

9 - أن المكاسب الناشئة عن سلسلة الخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي على مستوى الأنظمة الإيكولوجية يوفر أساس الأمن البيئي البشرى والإستدامة . ويسعى نهج الأنظمة الإيكولوجية إلى كفالة التوزيع العادل لتلك الخدمات على الناس على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي . وبصفة خاصة ينبغي تقاسم المنافع الناشئة عن تلك الخدمات مع الأطراف المعنيين المسؤولين عن إنتاج تلك الخدمات وعن إدارتها . ويقتضي ذلك من ضمن ما يقتضيه ما يلي : بناء القدرات ، خصوصاً على مستوى المجتمعات المحلية التي تتولى إدارة التنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية ؛ والتقييم السليم للسلع والخدمات الناشئة عن الأنظمة الإيكولوجية ، وإزالة الحوافز الضارة التي تسبب تدهور قيمة السلع والخدمات في الأنظمة الإيكولوجية ، والاستعاضة عن تلك الحوافز ، بما يتمشى وأحكام الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وحيث يكون الأمر مناسباً ، بحوافز محلية على الأخذ بممارسات جيدة في الإدارة .

3 - إستخدام ممارسات الإدارة التكيفية

10 - أن العمليات والوظائف الخاصة بالنظم الإيكولوجية هي أمور معقدة ومتغيرة . وما يزيد من الشكوك التي تحف بها ، بسبب التفاعلات مع الأوضاع الاجتماعية ، أمر يجب أن يفهم أفضل ، وتبعا لذلك ينبغي أن تشمل إدارة الأنظمة الإيكولوجية عملية تعلم ، تساعد على التوائم بين المنهجيات والممارسات وبين الطرق التي تجرى فيها إدارة هذه الأنظمة ويجرى رصدها . وينبغي تصميم برامج التنفيذ بحيث تتكيف مع الأمور غير المنتظرة ، بدلاً من أن تعمل على أساس التسليم بالأمور اليقينية . وتحتاج إدارة النظم الإيكولوجية إلى معرفة تنوع العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في استعمال الموارد الطبيعية . وعلى غرار ذلك ، هناك حاجة إلى مزيد من المرونة في رسم السياسة العامة وفي تنفيذها . ومن المرجح أن تكون المقررات غير المرنة التي تصدر على المدى الطويل مقررات غير ملائمة بل تدميريه . وينبغي النظر إلى النظم الإيكولوجية باعتبارها تجربة على المدى الطويل تنبني على ما يحصل عليه من نتائج كلما تقدمت الأمور في هذه العملية . وهذا المنهج القائم على أساس "التعلم عن طريق العمل" ، سوف يكون ذلك مصدراً هاماً للمعلومات لاكتساب المعرفة ولتبين أفضل الطرق لرصد نتائج الإدارة وتقييم الوصول أو عدم الوصول إلى تحقيق الأهداف المقررة . وفي هذا الصدد ، يبدو من المستحسن إقامة أو تعزيز قدرات الأطراف على الرصد .

4 - القيام بعمليات الإدارة على المستوى المناسب للموضوع الذي تجرى معالجته ، مع تحقيق اللامركزية إلى أدنى مستوى ، حسب مقتضى الحال

11 - كما لوحظ ذلك في القسم ألف أعلاه ، أن النظام الإيكولوجي إنما هو وحدة قائمة بوظيفة معينة، يمكن أن تعمل بأي مقياس ، تبعا للمشكلة أو المسألة التي تجرى معالجتها . وينبغي لهذا المفهوم أن يحدد المستوى الملائم للقرارات وتدابير الإدارة . وكثير ما ينطوي هذا النهج على تحقيق اللامركزية حتى مستوى المجتمعات المحلية . وتقتضي كفاءة اللامركزية تفويض السلطات على نحو سليم ، مما يستتبع لكل صاحب المصلحة فرص تولى المسؤولية وكذلك المقدرة على اتخاذ ما يلزم من تدابير ، ويحتاج الأمر في ذلك إلى رسم سياسة تمكينية ووضع أطر تشريعية ملائمة . وحيث يكون الأمر شامل لموارد

من الملكية المشتركة ، فأن المقياس الأنسب للقرارات وتدابير الإدارة ينبغي أن يبلغ حجماً كبيراً كي يشمل الآثار المترتبة على ممارسات جميع أصحاب المصلحة الذين يعنيهم الأمر. ويقتضي الأمر إيجاد المؤسسات المناسبة لصنع هذه القرارات ، وكذلك المؤسسات اللازمة لحل المنازعات إذا اقتضى الأمر . وقد تتطلب بعض المشكلات والمسائل اتخاذ تدابير على مستويات أرفع من ذلك ، مثلاً من خلال التعاون عبر الحدود بل التعاون على المستويات العالمية .

5 - كفالة التعاون المشترك بين القطاعات

12 - أن نهج النظام الإيكولوجي باعتباره الإطار الأولي للعمل المطلوب القيام به في إطار الاتفاقية، ينبغي أخذه في الاعتبار كاملاً في وضع واستعراض استراتيجيات التنوع البيولوجي الوطنية وخطط العمل المتصلة بتطبيق تلك الاستراتيجيات . وهناك أيضاً حاجة إلى إدماج نهج النظم الإيكولوجية في الأنظمة الزراعية ومصائد الأسماك والغابات وغير ذلك من الأنظمة الإنتاجية التي لها وقع على إدارة التنوع البيولوجي للموارد الطبيعية وفقاً لنهج النظم الإيكولوجي ، وهو أمر يدعو إلى مزيد من الاتصال بين مختلف القطاعات وإلى التعاون على طائفة من المستويات (الوزارات الحكومية والوكالات القائمة بالإدارة إلى أخره) . ويمكن تشجيع ذلك ، مثلاً ، بإنشاء هيئات مشتركة بين الوزارات داخل الحكومات أو من خلال إنشاء شبكات لتقاسم المعلومات والخبرات .

دال - ملاحظات أخرى

13 - أن نهج النظام الإيكولوجي ينبغي تطبيقه في كل من برامج العمل الموضيعية والمشتركة بين عدة موضوعات في نطاق الاتفاقية ، على أساس المبادئ الـ 12 وباستعمال النقاط الخمس للإرشاد التشغيلي المستمدة من تلك المبادئ .

14 - وتطبيق نهج النظام الإيكولوجي يمكن أن يساعد على تعزيز تحقيق الطائفة الكاملة من المنافع للناس وهي المنافع المستمدة من وظائف التنوع البيولوجي على مستوى النظم الإيكولوجية . والدروس المستفادة من دراسات الحالات الخاصة بنهج الأنظمة الإيكولوجية والتي تراعي الأهداف الثلاثة للإتفاقية ينبغي تشجيعها على نطاق واسع .

11/5 - وضع مؤشرات للتنوع البيولوجي

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ،

تسليماً منها بأن عملية وضع المؤشرات ينبغي أن تتواصل بسرعة كبيرة لإتاحة المجال للتنسيق مع، وإدخال الإسهامات للإجراءات والمبادرات مثل التقارير الوطنية ، تقرير توقعات التنوع البيولوجي العالمية والتقييم العالمي للمياه الدولية، وعملية التقييم الجارية في إطار الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وكثيرٍ غيرها التي تطور المؤشرات أو تستخدمها ،

وإذ تعترف بضرورة إتباع نهج عملي يجب أن ينبني على أساس نظري سليم وعلى تجارب علمية ،

توصي مؤتمر الأطراف في إجتماعه الخامس بأن :

1 - يطلب إلى الأمين التنفيذي ، بالتشاور الواسع مع الأطراف ، وبالتعاون مع منظمات/هيئات أخرى وعمليات ذات صلة ، أن ينفذ الأنشطة المعلقة المبيّنة في برنامج العمل المتعلق بمؤشرات التنوع البيولوجي كما أقرّه المقرر 1/4 ألف لمؤتمر الأطراف وأن يضع بصفة خاصة :

(أ) مجموعة مبادئ لتصميم برامج ومؤشرات الرصد على المستوى الوطني ؛

(ب) مجموعة رئيسية من الأسئلة المعيارية ، وقائمة بالمؤشرات المتوافرة والمحتملة التي يجوز أن تستخدمها الأطراف على الصعيد الوطني وفي إعداد التقارير الوطنية وكذلك إتاحة إجراء إستعراضات عامة إقليمية وعالمية لحالة التنوع البيولوجي والإتجاهات السائدة فيه وإذا أمكن وكان مناسباً أي استجابات من تدابير السياسات .

2 - يشجع الأطراف والحكومات على إنشاء أو زيادة التعاون الاقليمي في ميدان المؤشرات والرصد والتقييم ويدعو الأمين التنفيذي إلى إنشاء عملية يمكن عن طريقها استعراض الوثائق المذكورة عاليه ومناقشتها على نطاق واسع داخل حلقات التدريب العملية الإقليمية على أساس دراسات الحالة الوطنية ؛

3 - يدعو الأطراف والحكومات والمنظمات إلى إتخاذ التدابير المناسبة لمساعدة الأطراف الأخرى (وبخاصة البلدان النامية) إلى زيادة قدرتها على تطوير واستخدام المؤشرات ويمكن أن تشتمل التدابير المناسبة على :

(أ) توفير التدريب ؛
(ب) المساعدة في تطوير شبكات وطنية ؛

(ج) إقتسام الخبرات بين البلدان والأقاليم والمنظمات الضالعة في تطوير المؤشرات ؛

4 - يرجو الأمين التنفيذي أن يقدم تقريراً مرحلياً عن التقدم المحرز يقدم للنظر فيه من جانب الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها السابع ، وتقريراً نهائياً عن الإستنتاجات التي خلصت إليها هذه المبادرة في إجتماعها السادس .

12/5- الإستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي : تبين الأنشطة القطاعية التي يمكن أن يؤخذ فيها بممارسات وتكنولوجيات صديقة للتنوع البيولوجي

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ، توصي مؤتمر الأطراف في إجتماعه الخامس بأن :

1 - يذكر الأطراف بأن تدرج ، بقدر الإمكان وحسب الإقتضاء ، الإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في خططها القطاعية وعبر القطاعية ذات الصلة ، وفي برامجها وسياساتها وإستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي عملاً بالمادتين 6 (ب) و10 من الإتفاقية ، مع مراعاة مقررات مؤتمر الأطراف ومبادئ نهج النظام الإيكولوجي ؛

2 - يرجو الأمين التنفيذي أن يجمع وأن يصنف وينشر من خلال دراسات الحالة المعنية بأفضل الممارسات والدروس المستفادة من إستخدام التنوع البيولوجي في المجالات المواضيعية للإتفاقية عن طريق آلية غرفة المقاصة وغيرها من الوسائل ، مستفيداً في ذلك من خبرات الأطراف والحكومات والمنظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعية ، اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الإقتصادي ، وبما في ذلك بصفة خاصة مبادرة الإستخدام المستدام للإتحاد العالمي لحفظ الطبيعية ؛

3 - يرجو الأمين التنفيذي القيام بجمع المبادئ العملية والخطوط التوجيهية التشغيلية والصكوك ذات الصلة ، مستفيداً من تقييم دراسات الحالة في الفقرة (ب) عاليه ، الأمر الذي من شأنه أن يساعد الأطراف والحكومات على تطوير طرق لتحقيق الإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي داخل إطار نهج النظام الإيكولوجي ؛

4 - يشير إلى الإرتباطات المهمة مع برنامج العمل الخاص بالمؤشرات (التوصية 11/5) والتدابير الحافزة وأن المؤشرات ذات الصلة والتدابير الحافزة هي عناصر ضرورية في تطوير النهج الفعالة للإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي ؛

5 - يُزكِي للأمين التنفيذي العملية المستخدمة لتطوير نهج النظام الإيكولوجي ويرجوه أن يكيف تلك العملية لعمل الإستخدام المستدام وأن يعد تقريراً عن تقدمها بموجب الفقرتين (2) و (3) أعلاه لكي تناقشه الهيئة الفرعية في إجتماعها السابع ؛

6 - يدعو الأطراف والحكومات والمنظمات القيام بإتخاذ الأعمال المناسبة لمساعدة الأطراف الأخرى لزيادة قدراتها على تنفيذ هدف الإستخدام المستدام على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية . ويمكن أن تشتمل الإجراءات المناسبة على :

(أ) حلقات التدريبية العملية ؛

(ب) تقديم المساعدة للأطراف من أجل تحديد القطاعات التي تحتاج إلى تدابير ذات أولوية ؛

(ج) مساعدة الأطراف على وضع خطط العمل المناسبة ؛

(د) بث المعلومات ونقل التكنولوجية المناسبة بناء على شروط موافق عليها تبادلياً .

13/5 - وضع مبادئ توجيهية للتقارير الوطنية الثانية ، بما في ذلك المؤشرات والتدابير الحافزة

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ،

إذ تحيط علماً بالتقييم المرحلي للأنشطة التمكينية الخاصة بالتنوع البيولوجي الذي أعده مرفق البيئة العالمية (UNEP/CBD/SBSTTA/5/INF/9) ؛

1 - تطلب إلى الأمين التنفيذي ، أن يقوم بما يلي لكي ينظر فيه الإجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف :

(أ) تنقيح المصفوفة الواردة في المرفق الأول لمذكرة الأمين التنفيذي بشأن وضع مبادئ توجيهية للتقارير الوطنية بما في ذلك المؤشرات والتدابير الحافزة (UNEP/CBD/SBSTTA/5/14) ، مع مراعاة الآراء التي أبديت في الإجتماع الخامس للهيئة الفرعية ، ولا سيما مضاهاة الأسئلة المتعلقة بالأداء مع القدرات الحالية للبلدان النامية ، والحاجة إلى تقديم معلومات عن حالة التنوع البيولوجي ؛

(ب) إقتراح إستمارة للتقارير المواضيعية التي تعدها الأطراف حول بنود لبحثها بصورة متعمقة أثناء إجتماعات مؤتمر الأطراف ، وفقاً لبرنامج عمله ؛

2 - توصي بأن يضع مؤتمر الأطراف مبادئ توجيهية للتقارير الوطنية في المستقبل ، بحيث :

(أ) تطلب من الأطراف الإستفادة من المصفوفة الواردة في المرفق الأول من مذكرة الأمين التنفيذي إلى جانب التنقيحات المشار إليها في الفقرة 1 (أ) أعلاه ؛

(ب) توصي الأطراف بإعداد تقاريرها الوطنية من خلال عملية إستشارية تضم جميع أصحاب المصلحة ، حسب الإقتضاء ، أو عن طريق الإستفادة من المعلومات التي تتوفر من خلال عمليات إستشارية أخرى ؛

(ج) تطلب إلى الأطراف تقديم تقاريرها :

'1' كل أربع سنوات ؛

'2' قبل إثني عشر شهراً من إجتماع مؤتمر الأطراف الذي سوف ينظر في التقارير ؛

'3' بإحدى لغات العمل المستخدمة في مؤتمر الأطراف ؛

'4' على شكل نسخة مطبوعة وشكل الكتروني على السواء ؛

(د) تطلب إلى الأطراف أن تقدم تقاريرها الوطنية التالية في موعد يقرره مؤتمر الأطراف، وبعد ذلك للنظر فيها أثناء الإجتماعات العادية المتعاقبة لمؤتمر الأطراف ، وإدراجها في نقاط إتصالها الوطنية لآلية غرفة المقاصة كلما كان ذلك ممكناً ؛

3 - توصي مؤتمر الأطراف أن يطلب من الأطراف إعداد تقارير مواضيعية مفصلة حول بند أو أكثر لدراستها بصورة متعمقة من جانب إجتماعات مؤتمر الأطراف وأن يطلب إلى الأطراف تقديم هذه التقارير :

(أ) تمشياً مع الشكل المشار إليه في الفقرة 1 (ب) أعلاه ؛

(ب) في موعد يقرره مؤتمر الأطراف ؛

(ج) بإحدى لغات العمل المستخدمة في مؤتمر الأطراف ؛

(د) على شكل نسخ مطبوعة وشكل الكتروني على السواء ؛

4 - توصي مؤتمر الأطراف بأن يطلب إلى الأمين التنفيذي :

(أ) أن يعد تقارير بناء على المعلومات الواردة في التقارير الوطنية لكي يدرسها مؤتمر الأطراف أثناء إجتماعاته ، وأن يتيحها عن طريق آلية غرفة المقاصة ؛

(ب) أن يبقي إستمارة التقارير الوطنية قيد الإستعراض ، ويسدي المزيد من المشورة إلى مؤتمر الأطراف بشأن تنقيحها ؛

(ج) أن يواصل تطوير المقترحات لتنسيق التقارير الوطنية الواردة في الفرع 5 - 2 من "دراسة الجدوى لإتساق البنى الأساسية لإدارة المعلومات للإتفاقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي" بالتعاون مع أمانات إتفاقيات أخرى متصلة بالتنوع البيولوجي ، وأن يقدم تقريراً حول التقدم المحرز إلى الإجتماع السادس لمؤتمر الأطراف ؛

5 - توصي مؤتمر الأطراف بأن يدعو منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تتولى تنفيذ برامج إقليمية أو عالمية تقدم الدعم للأطراف في مجال تخطيط التنوع البيولوجي بما في ذلك تطوير القدرات ، بأن تزود الأمين التنفيذي بمعلومات عن أنشطة البرامج والدروس المستفادة .

6 - توصي مؤتمر الأطراف بأن ينظر في ضرورة إتخاذ ترتيبات لإتاحة الموارد المالية للأطراف المؤهلة للمساهمة في إعداد تقاريرها الوطنية .

14/5 - أفرقة الخبراء التقنيين المخصصة : صلاحياتها وجدول الخبراء وإقتراح بوضع منهجية موحدة تستعملها تلك الأفرقة

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ،

إعترافاً منها بالدور الحاسم المنتظر أن يقوم به الخبراء المدرجون في الجدول من أجل المساعدة في تنفيذ الإتفاقية ،

وإذ تشدد على أن إنشاء أفرقة خبراء تقنيين مخصصة ينبغي ألا يتم إلا إذا كانت هناك حاجة لإجراء تقييم هام ، مع إيلاء الإعتبار الواجب للتمثيل الجغرافي ، وللوضع الخاص المتعلق بأقل البلدان نمواً وبالدول الجزرية الصغيرة النامية ،

وإذ تشير إلى التوصية 1 جيم لإجتماع ما بين الدورات المعني بعمليات الإتفاقية المرفوعة للإجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف حول إحداث تحسينات في عمليات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ،

1 - تطلب إلى الأمين التنفيذي مواصلة تطوير منهجية لإستخدام جداول الخبراء وأفرقة الخبراء التقنيين المخصصة ، مع مراعاة طريقة عمل الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ، والتوصية 1 جيم لإجتماع ما بين الدورات المعني بعمليات الإتفاقية ، وتقرير إجتماع تبادل الآراء بشأن التقييم العلمي المعقود في اوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر 1999 (UNEP/CBD/COP/5/INF/1) ، والتوجيهات المقدمة في المرفق الأول لهذه التوصية والآراء التي أبديت أثناء الإجتماع الخامس للهيئة الفرعية ؛

2 - توصي مؤتمر الأطراف بما يلي :

(أ) الموافقة على الصلاحيات ومدة العمل المحددتين لفريقي الخبراء التقنيين المخصصين، بشأن المناطق المحمية البحرية والساحلية وتربية الأحياء البحرية ، كما وردت في المرفق الثاني لهذه التوصية ؛

(ب) الموافقة على إنشاء فريق خبراء تقنيين مخصص للتنوع البيولوجي الغابي والموافقة على صلاحياته على النحو الوارد في المرفق الثاني لهذه التوصية ، مع مراعاة نتائج المحفل الحكومي الدولي المعني بالغابات والعمليات الدولية الأخرى ذات الصلة ؛

(ج) تشجيع الأطراف ، والحكومات الأخرى والهيئات ذات الصلة عند ترشيح خبرائها لإدراجهم في جدول الخبراء ، على مراعاة :

'1' التوازن بين الجنسين ؛

'2' إشراك السكان الإصليين وأفراد المجتمعات المحلية ؛

'3' مجموعة من التخصصات والخبرات ذات الصلة وتشمل جملة أمور منها العلوم البيولوجية والقانونية والإجتماعية والإقتصادية والمعرفة التقليدية ؛

3 - تطلب إلى مؤتمر الأطراف أن يتناول مسائل الميزانية المتصلة بالمرفق الأول لهذه التوصية ، على أن يلاحظ بوجه خاص أن تكلفة مشاركة أفرقة الخبراء قد تؤثر على قدرة الخبراء على المشاركة .

المرفق الأول

اقتراح بمنهجية موحدة لاستعمال جداول الخبراء

المبادئ الأساسية

1 - سوف يلتمس الأمين التنفيذي مدخلات من نقاط الإتصال الوطنية ذات الصلة ومن منظمات معينة لجداول الخبراء تغطي ميادين الخبرة اللازمة لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي تشمل جملة أمور من بينها العلوم البيولوجية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفة التقليدية.

2 - سوف يقوم الأمين التنفيذي للإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بوضع جداول الخبراء على أساس المدخلات الواردة من الأطراف والحكومات ومن الهيئات ذات الصلة .

3 - ستكون جداول الخبراء متاحة من خلال آلية غرفة المقاصة التابعة للاتفاقية والآليات الأخرى حسب الإقتضاء ، وسوف تربط من خلالها بجداول الخبراء الأخرى على المستويات الوطني والإقليمي والدولي .

4 - فيما يتعلق بالجداول التي توضع لأفرقة خبراء محددة ذات صلاحيات محددة ، سوف يلتمس الأمين التنفيذي المدخلات من نقاط الإتصال الوطنية ومنظمات ذات صلة في كل مناسبة كهذه في سبيل إستخدام هذه الجداول حصراً لهذا الغرض .

5 - عند إدارة جداول الخبراء، سيسعى الأمين التنفيذي إلى استعمال وسائل إتصال مبتكرة وفعالة ويكفل الشفافية من خلال إصدار الإخطارات .

6 - سيقوم الأمين التنفيذي من خلال جهات الإتصال الوطنية والهيئات ذات الصلة بتحديث جداول الخبراء بصفة منتظمة، وسيسعى إلى كفالة تمثيل جميع المناطق الجغرافية وكفالة التوازن بين الجنسين .

7 - تنشر الأمانة العمل الذي تقوم به حالياً عن طريق آلية غرفة المقاصة وتدعو إلى المساهمة فيه بالبريد أو البريد الالكتروني أو غيره من الوسائل الفعالة من حيث التكاليف وذلك من قبل أعضاء جداول الخبراء ذات الصلة الذين تتوافر لديهم بخبرات أو معلومات لإقتسامها مع الآخرين أو الذين لم يتم إختيارهم للإجتماعات أو الذين لا يساهمون حالياً في مناقشات قوائم الخدمة .

وظائف جدول الخبراء

1 - القيام بمهام محددة بناء على طلب مؤتمر الأطراف والهيئات الفرعية التابعة للمؤتمر، وخصوصا الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ، بما في ذلك المشاركة في أفرقة الخبراء التقنيين المخصصة وأفرقة الاتصال .

2 - إمداد الأمين التنفيذي والأطراف والحكومات والهيئات ذات الصلة حسب الإقتضاء بالإسهامات الموضوعية التي تشمل ، ضمن ما تشمله : استعراضات النظراء[8] بشأن الموضوعات المتصلة باتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك بالإستفادة من طائفة واسعة من التخصصات ، والخبرة، المتاحة على المستويات الوطنية الإقليمية والدولية .

طرق ووسائل الاتصال بالخبراء[9]

1 - آلية غرفة المقاصة التابعة للاتفاقية ، وآليات أخرى حسب الإقتضاء .

2 - نشرات دورية (بالشكل الإلكتروني وبالأشكال الأخرى)، صادرة عن الأمانة، وتوزع على جميع الخبراء المدرجين في الجدول، لإمدادهم بمعلومات عامة عن الأنشطة ، سواء أكانت مخططة أو جارية فعلا، والتي تقوم بها الأمانة ، بقصد أن يظل الخبراء مشاركين وعلى بيِّنة ومرتبطين بالعمليات. ويفضل أن تصل المعلومات العامة إلى الخبراء على فترات منتظمة، مثلا كل ثلاثة أشهر.

[8] استعراضات النظراء تشمح لمجموعة صغيرة من الخبراء أن تقدم مدخلات منها ، مما يوسع منظور المنتج النهائي ونطاق المشاركة في هذا المنتج (تقارير ، مشاريع وثائق سابقة للإجتماعات إلى أخره) . ويمكن استعمال استعراضات النظراء لتحليل منتجات مناقشات قوائم الخدمة (listserv) وأفرقة الخبراء التقنيين المخصصة واجتمعات الخبراء وكذلك مشاريع الوثائق . وينبغي أن تكون طلبات إستعراضات النظراء مصحوبة ببيان واضح للصلاحيات صادر عن الأمانة .

[9] ترسل الأمانة ، حسب الضرورة إلى جهات الإتصال نسخاً من مراسلاتها مع الخبراء .

3 - اتصالات مباشرة بالبريد الإلكتروني والفاكس والرسائل والهاتف ، أو إتصالات شخصين بجميع الخبراء أو بالخبراء المعنيين بمجالات أو مسائل معينة .

4 - وضع قوائم خدمة (listserv) للسماح بمناقشات بواسطة البريد الإلكتروني بين الخبراء أنفسهم، على إثر طلب محدد من الأمين التنفيذي. وقوائم الخدمة ينبغي أن يظل معمولا بها لفترة محددة من الزمن، ويفضل أن يرأسها خبير واحد أو خبيران. والخبير الرئيسي أو الخبراء الرئيسيون مكلفون بالمناقشة التي تجري عن طريق قوائم الخدمة ، ويبلغون نتائجها إلى الأمانة. وكي يكون هذا النظام مثمرا هناك عدة شروط قد تكون مطلوبة :

(أ) ينبغي ألا يزيد عدد الخبراء المشاركين في المناقشة عن طريق قوائم الخدمة على 20 خبيراً ؛

(ب) ينبغي أن يقوم الأمين التنفيذي بتحديد دقيق: '1' للطلبات ؛ و'2' لنوع المدخلات المتوقعة و'3' للمواعيد النهائية التي يجب الالتزام بها .

5 - عقد إجتماعات لأفرقة الخبراء .

المرفق الثاني*

الصلاحيات ومدة العمل المقترحة لأفرقة الخبراء التقنيين المخصصة المعنيةبالمناطق المحمية البحرية والساحلية وتربية الأحياء البحرية والتنوع البيولوجي الغابي

ألف - فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمناطق المحمية البحرية والساحلية

الصلاحيات[10]

1 - تحديد المشروعات الرائدة في البحث والرصد، على أساس الاقتراحات الجارية بهدف تقرير القيمة والآثار المترتبة عن المناطق المحمية البحرية والساحلية أو عن المناطق المدارة ، على الاستخدام المستدام للموارد الحية البحرية والساحلية.

* للتوصية 14/5 .

[10] وفقاً لعنصر البرنامج 3 ، والهدف التشغيلي 3-1 ، في برنامج عمل تفويض جاكارتا .

2 - استعراض الدراسة المكتبية المطلوبة بموجب الهدف 3-1 التشغيلي، النشاط (ج) من برنامج العمل (المقرر 5/4، المرفق) . والدراسة المكتبية التي سيقوم بها الأمين التنفيذي هي عبارة عن تجميع وتوليف المعلومات المتعلقة بالقيمة وبالآثار المترتبة عن المناطق المحمية البحرية والساحلية على الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي.

3 - تحديد صلات الربط بين الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي.

4 - إعداد توصيات عن أنواع البحوث المطلوب القيام بها لتفهم الآثار المترتبة عن المناطق المحمية أو المغلقة البحرية والساحلية، على حجم وديناميكية العشائر الموجودة، وذلك في حدود التشريع الوطني .

مدة العمل

ينبغي لفريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمناطق المحمية البحرية والساحلية أن يبدأ عمله فوراً بعد موافقة مؤتمر الأطراف على الصلاحيات، وسوف يسعى إلى إتمام العمل في موعد لا يتجاوز الاجتماع الثامن للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ، والذي ستكون فيه "المناطق المحمية" بنداً ينظر فيه بتعمق (أنظر برنامج عمل الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في التوصية 1/4 جيم)، والاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف، الذي ستكون فيه "المناطق المحمية" موضوعاً للنظر فيه بتعمق. ويمكن القيام بالأنشطة 1 و 3 و 4 فورا، غير أن النشاط رقم 2 سوف يبدأ بعد إتمام الدراسة المكتبية.

باء - فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بتربية الأحياء البحرية

الصلاحيات[11]

1 - تقييم الوضع القائم حاليا للمعرفة العلمية والتكنولوجية بشأن آثار تربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي .

2 - تقديم إرشاد بشأن المعايير والمنهجيات والتقنيات التي تتفادى الآثار الضارة بتربية الأحياء البحرية وما يلي ذلك من تعزيز الأرصدة الحية ، وبالتنوع البيولوجي البحري والساحلي وتعزيز الآثار الإيجابية لتربية الأحياء البحرية على الإنتاجية البحرية والساحلية .

[11] وفقاً لعنصر البرنامج 4 في بلانامج عمل تفويض جاكارتا .

مدة العمل

ينبغي لفريق الخبراء التقنيين المخصص في تربية الأحياء البحرية أن يبدأ عمله فوراً بعد موافقة مؤتمر الأطراف على صلاحياته. أما الوقت الذي ينبغي فيه إتمام هذه الأنشطة حتى يمكن للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تنظر بتعمق في نتائجها، فهو يتوقف على الوقت الذي يطلب فيه الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تقدم تقريرها أو مشورتها عن الجوانب المتصلة بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، أو عندما يقرر مؤتمر الأطراف القيام باستعراض برنامج عمل تفويض جاكارتا .

جيم - فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالتنوع البيولوجي الغابي

الصلاحيات

1 - تقديم المشورة بشأن البرامج العلمية والتعاون الدولي في مجال البحث والتطوير ، المتصل بالصيانة والإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي .

2 - (أ) إجراء إستعراض للمعلومات المتوفرة عن حالة وإتجاهات التنوع البيولوجي الغابي ومهدداته الرئيسية ، وتحديد أي ثغرات ذات شأن في تلك المعلومات ؛

(ب) تحديد خيارات لحفظ وإستدامة إستخدام التنوع البيولوجي الغابي بتطبيق مبدأ نهج النظام الإيكولوجي والإدارة المستدامة للغابات ومع مراعاة مقترحات العمل المتفق عليها من قبل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمحفل الحكومي الدولي المعني بالغابات إضافة إلى عمل المنظمات والعمليات الدولية الأخرى ذات الصلة بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والعمليات المتصلة بالمعايير والمؤشرات والمنظمة الدولية للأخشاب الإستوائية (CIFOR) ، وذلك من خلال أنشطة مثل :

'1' تحديد تدابير ووسائل جديدة لتحسين حفظ التنوع البيولوجي الغابي داخل المناطق المحمية القائمة وخارجها ؛

'2' وتحديد التدابير العملية لتخفيف الأسباب المباشرة والكامنة لفقدان التنوع البيولوجي الغابي ؛

'3' وتحديد الأدوات والآليات اللازمة لتنفيذ التدابير والإجراءات التي تم تحديدها ؛

'4' وتحديد التدابير اللازمة لإستعادة الغابات المتدهورة ؛

'5' وتحديد إستراتيجيات لتعزيز الإدارة التعاونية مع المجتمعات المحلية والأصلية .

(ج) إعداد مشورة ، بالتعاون مع إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل دمج إعتبارات التنوع البيولوجي ، بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي في مشاريع عزل الكربون بالغابات ؛

(د) تحديد أحدث التكنولوجيات والدرايات الفنية المبتكرة والفعالة في مجالات تقييم التنوع البيولوجي الغابي وتخطيطه وحفظه وإستدامة إستخدامه وتوفير المشورة حول سبل ووسائل الترويج لهذه التكنولوجيات وتطويرها ونقلها .

3 - تقييم آثار وأنواع التدابير المتعلقة بالغابات والمتخذة وفقاً للإتفاقية ، إستناداً إلى دراسات الحالة .

مدة العمل

ينبغي أن يبدأ العمل بشأن التنوع البيولوجي الغابي فوراً بعد موافقة الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف على صلاحيات الفريق، وأن يكتمل العمل في موعد لا يتجاوز الاجتماع السابع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ، أي في الوقت المناسب للإجتماع السادس لمؤتمر الأطراف الذي سينظر في التنوع البيولوجي للغابات بوصفه من الموضوعات الرئيسية ذات الأولوية .

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للإجتماع السادس للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

1 - افتتاح الاجتماع .

2 - شؤون تنظيمية :

2 - 1 انتخاب أعضاء هيئة المكتب ؛

2 - 2 إقرار جدول الأعمال ؛

2 – 3 تنظيم العمل .

3 - التقارير :

3 – 1 التنوع البيولوجي البحري والساحلي ؛

3 – 2 التنوع البيولوجي في المياه الداخلية .

4 - موضوع له أولوية : الأنواع الغريبة الغازية .

5 - مشروع جدول الأعمال المؤقت للاجتماع السابع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية .

6 - مكان وزمان الاجتماع السابع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية .

7 - شؤون أخرى .

8 - إعتماد التقرير .

9 - اختتام الاجتماع .

المرفق الثالث

مشروع جدول الأعمال المؤقت للإجتماع السادس للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

1 - افتتاح الاجتماع .

2 - شؤون تنظيمية :

2 - 1 انتخاب أعضاء هيئة المكتب ؛

2 - 2 إقرار جدول الأعمال ؛

2 – 3 تنظيم العمل .

3 - التقارير :

3 – 1 التنوع البيولوجي للأراضي الجافة والقاحلة وشبه القاحلة ، النظم الإيكولوجية للبحر المتوسط والسافانا والمراعي ؛

3 – 2 التنوع البيولوجي الزراعي .

4 - موضوع له أولوية : التنوع البيولوجي الحراجي .

5 - مشروع جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الثامن للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية .

6 - مكان وزمان الاجتماع التاسع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية .

7 - شؤون أخرى .

8 - إعتماد التقرير .

9 - اختتام الاجتماع .

- - - - -